ادى خمسماية في الغد اولم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاداء ق
او لا فلا تعين بما يوجب كذلك في احدى كذا في التبيين
قوله لانه ابراء مطلق اذ لم يوقت له وقتا كذا في التبيين
قوله والبراءة لا تحتمل التعليق بالشرط لما فيها من معنى
التمليك لانه يملك ما في ذمته ولهذا يرتد بالرد وبخلاف
ما تقدم من انواع هذه المسئلة لانه لم يعلقها فيها بصريح الشرط
وانما اتى بالتقييد فصار كالمضاف الى وقت بل هو مضاف
الى الوقت فلا ينافي كونه سببا في الحال فلا يكون معلقا بالخطر من كل وجه كذا في التبيين قوله حتى تؤخره اى ظالما
كما في مسكين قوله صح هذا التعليق اى لزمه هذا اذا قال
لا سراحتي لو قال على ان يحضر الشهود ويوخذ المقر بالمال في
الحال كذا في مسكين وغيره قوله يعني اذا اخره يتاخر
ولا يتمكن من مطالبته بما حطه ابدا كما في الدرر قوله لان
المديون ليس بمنكر فصار الخ قال الزيلعي لانه ليس بمكنه لتمكنه
من اقامة البينة او التحليف فينكل وهو نظير الصلح مع الانكار
لان كلا واحد منهما لا ينافي الطوع والاختيار في تصرفه اقتضاها
في الباب انه مضطر لكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه
كبيع ماله بالطعام عند المخمصة اهـ فصل في التجارة وغيره
قوله والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متحد كثمن
المبيع قال الزيلعي بان كان لكل واحد منهما عين على حدة
او كان لهما عين مشتركة بينهما وباعا الكل صفقة واحدة من

ح لان الطلاق والعتاق لا يتاقتان ويجوز تعليقه بالشرط صح

غير تفصيل عن كل واحد منهما اهـ وينبغي ان يراد على قوله صفقة
واحدة بشرط ان يبتدا ويا في قدر الثمن وصفته لانهما لو باعا
صفقة واحدة على ان نصيب فلان منه مائة ونصيب
فلان خمسمائة ثم قبض احدهما منه شيا لم يكن للاخر ان
يشاركه فيه لان تفرق الصفقة في حق الباعين كتفرق الصفقة
بدليل ان للمشتري ان يقبل المبيع في نصيب احدهما وكذلك
لو اشترط احدهما ان يكون نصيبه خمسمائة نجية ونصف
الاخر خمسمائة سود لم يكن للاخر ان يشاركه فيما قبضه لان
الصفقة تفرقت وتميز نصيب احدهما عن الاخر وصفا كذا
في المنح نقلا عن النهاية وقال في المغرب دراهم نجية
بتشديد الجاء وكيا نوع من اجود الدراهم نسبت فيما زعموا
الى امير مرضها وقيل كتب عليها نج وهي كلمة استحسان
واستجادة او يقال لصاحبها نج نج اهـ قوله او ياخذ نصف
الثوب من شريكه لان الصلح وقع عن نصف كل دين وهو
مشاع كما في الدرر قوله الا ان يضمن ربع الدين يعني فليس
له ان ياخذ نصف الثوب قاله في المعدن وقال الكرخي
الا ان اذا استثنا من قوله او ياخذ اهـ وقال ماله مسكين
الا ان يضمن الخ فلا ياخذ نصفه اهـ وقال ايضا ويجوز ان
يكون الاستثنا من قوله لشريكه الاخر ان يتبع المديون لان
الشريك اذا ضمن لربع الدين لا يبقى له ولاية الرجوع بنصف
الدين بل يرجع بربعه ويجوز ان يكون من اختيار المفهوم من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)